



مركز تكامل للدراسات والأبحاث
TAKAUCL Centre for Interdisciplinary Research and Studies



بمناسبة اليوم العالمي للمرأة

تنظم

الكلية متعددة التخصصات التابعة لجامعة السلطان مولاي سليمان بني ملال

ومختبر البحث في الدراسات القانونية والسياسية والتواصل

ومركز تكامل للدراسات والأبحاث

بشراكة مع الجمعية الوطنية للمحاماة المغربية

ندوة دولية في موضوع:

الحقوق الاقتصادية للمرأة

بين القانون والسياسة والفقہ والمجتمع

08 و 09 أبريل 2021

الورقة التأطيرية:

دأبت المرأة على المطالبة بالمساواة مع الرجل في كل فترة تاريخية، وفي شتى مناطق العالم، وكان التمييز على أساس الجنس في المشاركة السياسية للمرأة، سواء من حيث التصويت أو الترشح، وفي الالتحاق بالعمل، من بين القضايا التي احتدم الخلاف حولها في مطلع القرن العشرين. وبالفعل، تم الاعتراف لها بهذه الحقوق، ورُسخت قانوناً وممارسة في أغلب المجتمعات، باعتبارها أحد أسس المشروع الليبرالي الديمقراطي.

لكن فكرة المساواة بين الجنسين، تلقى بظلالها على المجال الاقتصادي كذلك، لأن المساواة السياسية لن تؤدي دورها، إذا لم تكن مصحوبة بالمساواة في الفرص الاقتصادية والاجتماعية، من خلال ضمان نفس إمكانيات الانتفاع بالموارد الاقتصادية للمرأة والرجل معاً، وامتلاك المرأة صلاحيات صنع القرارات الاقتصادية، واتخاذ إجراءات بشأنها، وتقلد المناصب والمواقع الاجتماعية، التي لا تزال تواجه فيها عقبات كثيرة ومتنوعة في الكثير من مناطق العالم، على أساس أن إخضاع الأنثى ظاهرة ذات جذور بالغة العمق، وما زال يُنظر إليها باعتبارها حتمية أو طبيعية، بدلا من النظر إليها باعتبارها نتيجة عوامل سياسية، تدعمها وتغذيها مصالح الذكور وأيديولوجياتهم ومؤسساتهم.

ويرتبط إمكان تمتع المرأة بالحقوق الاقتصادية ارتباطاً وثيقاً بقضية التمييز، بل تتركز التعريفات الحالية لحقوق المرأة نفسها على تمثيلات اجتماعية خاطئة، تستمد مشروعيتها من الأعراف الاجتماعية والثقافية والتأويلات الفقهية للنصوص الدينية في شتى أنحاء المعمور، حيث تركز محوراً الدور البيولوجي ومهمة إنجاب الأطفال في تحديد هوية المرأة ودورها

في المجتمع، وتفرض قيودا على قدرتها في الحركة داخله، وعلى التفاعل على قدم المساواة مع الرجل في الأماكن العامة، وتُسَقَّف حقوقها في العمل، حيث تتناط بها الأعمال الدونية التي لا تتطلب مهارات عالية، ولا تدر أجورا مرتفعة. كما لا تجد المرأة صعوبة في بلوغ مناصب المسؤولية والولوج لمراكز القرار، مما يؤكد على مكانتها الثانوية، ويؤثر على حقوقها في التملك والكسب والولوج للموارد، من خلال التفاوتات التي تؤطرها منظومة الإرث، والتمثلات التي تحكم الممتلكات المكتسبة خلال فترة الزواج، واعتبار العمل المنزلي غير المأجور واجبا على المرأة، ومن الأدوار الفطرية التي خلقت من أجلها، بل إن العمل في الحقول، هو الآخر، يعتبره بعض الذكور نوعا من تقاسم الأدوار المفروض، ليتم بذلك تكريس تبعية المرأة للرجل اقتصاديا.

وإذا كانت المرأة قد ربحت الرهان فيما يتعلق بمصادقة أغلب دول العالم على اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة كافة أشكال التمييز ضد المرأة لسنة 1979، والتي تقوم على نبذ كل أشكال التمييز ضدها القائمة على التفرقة والاستبعاد، والتمييز على أساس الجنس، فإننا، بالمقابل، نجد مجموعة من الدول الأطراف في هذه الاتفاقية قد قرنت التصديق عليها بأوسع وأكبر عدد من التحفظات، مقارنة مع ما قدم من تحفظات بخصوص الاتفاقيات الدولية الأخرى الخاصة بحقوق الإنسان. ويمكن القول إن كل هذه التحفظات التي أبدتها الدول تعتبر منافية لموضوع الاتفاقية وقاعدتها ورضها الأساسي(قاعدتها الأساسية: المساواة ورضها الأساسي: إلغاء التمييز).

ويؤثر غياب التكافؤ على موقع المرأة في المجتمع، وإمكانات تمتعها بالحقوق التي خولتها إياها تشريعات بلدها، لأن المرأة الضعيفة اقتصاديا تكون أقل قدرة على حماية نفسها سواء في المجال الخاص/الأسرة أو في المجال العام بل من المضايقات الجنسية والاتجار والاستعباد الجنسي. وكثيرا ما تستخدم كأجيرة أو كعاملة منخفضة الأجر ومسلوقة الحقوق، كما يمثل عدم المساواة الاقتصادية والاستقلال الاقتصادي، سببا رئيسيا للعنف ضد المرأة، الذي سيبقى قائما ما لم تتسلخ عن تبعية الرجل، وتكون العلاقات الاقتصادية بينهما قائمة أو مبنية على المساواة. فضلا عما أصبحت تحتاجه المجتمعات من تعبئة لإمكاناتها الكاملة، من خلال تمكين المرأة، الذي يحفز الإنتاجية والنمو الاقتصادي.

ويعتبر موضوع التمييز الاقتصادي على أساس الجنس، وتمتع المرأة بحقوقها وكرامتها، من القضايا الحاضرة بقوة في النقاش العمومي في البلدان العربية الإسلامية بفعل الممارسات والأفكار السائدة والناشئة عن تصورات تم بناؤها عبر أجيال، وتمت شرعنتها استنادا إلى نصوص دينية، تحضر لتؤجج النقاش بل تغلقه في الكثير من الأحيان كلما استجدت المطالب بالمساواة في الحقوق خاصة الاقتصادية والمالية.

وباعتبار المغرب واحدا من هذه البلدان الذي تتعايش فيها المنظومة الدينية والمظومة الليبرالية في تأطير الحقوق الاقتصادية للمرأة، يطرح السؤال بقوة عند محاولة إنتاج بعض الأطر القانونية المنظمة للعلاقات الاقتصادية والمالية في البلد، والتي يفترض فيها مواكبة التغيرات الاجتماعية الثقافية والسياسية، الأمر الذي يعيدنا إلى استحضار قضية الموازنة

بين المرجعيات المختلفة، بما تحمله من فرملة لسيرورة تطوير الإطار القانوني الضامن للمساواة القانونية في الحقوق الاقتصادية والمالية بين مختلفي الجنس.

بناء عليه، تحاول هذه الندوة مقارنة مجموعة من الأسئلة، من قبيل: كيف تعاملت المواثيق والمعاهدات الدولية مع حقوق المرأة الاقتصادية، باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من منظومة حقوق الإنسان عامة؟ وماهي الأوضاع الراهنة لهذه الحقوق في عالمنا العربي؟ وما تأثير مقارنة النوع الاجتماعي على التعامل مع قضايا الحقوق الاقتصادية للمرأة؟ كيف تؤثر الممارسات المتجذرة في الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لأمتنا العربية في تمتل الحقوق الاقتصادية والمالية للمرأة؟ وماهي الآليات التي تمكن من بناء ثقافة تشجُب التمييز الاقتصادي على أساس الجنس؟ وما هو موقف المنظومة الفقهية من الحقوق الاقتصادية للمرأة وأي تقارب بينها وبين المنظومتين القانونية والحقوقية؟

للإجابة عن هذه الأسئلة ارتأينا اقتراح المحاور التالية:

المحور الأول: حقوق المرأة الاقتصادية في القانون الدولي المعاصر وإشكالية الملاءمة؛

المحور الثاني: حقوق المرأة الاقتصادية من داخل المنظومة الفقهية/الدينية؛

المحور الثالث: إشكالات تنزيل حقوق المرأة الاقتصادية على المنظومة التشريعية للدولة؛

المحور الرابع: انعكاسات مقاربات النوع الاجتماعي على الواقع الاقتصادي للنساء؛

المحور الخامس: دور التمثلات الاجتماعية في تكريس دونية المرأة في المجال

الاقتصادي.

اللجنة العلمية:

ذ. نعيم سبيك، ذ. بوشعيب الزيانت، ذة. فريدة بناني، ذة. نجاه العماري، ذ. عبد الرحيم العلام، ذة. نادية نوعم، وذ. محمد صبري، ذ. ربيع أوطال، ذة فتحة التوزاني، ذ. سعيد عبد الرحمان بنخضرة، ذ. بشير المتاقي، ذ. رضوان خولفة، ذة. أسماء فرح، ذة. إلهام بطاش، ذة. وفاء طريبق، السعدية بوريط .

اللجنة التنظيمية:

ذ. بنعاشر حدادي، ذة. نادية نوعم، أحمد بومزوغ، ذ. ادريس جبيري، ذة. مليكة الزخيني، ذ. البشير المتاقي، ذة. نادية نوعم، ذة عائشة الزاهري، ذة حنان اليعكوبي، ذة. لطيفة مشروحي، ذة. فاطمة الصابري، ذ. حميد الشريف، ذ. شكيب بوكناي، ذ. كمال إصلي، ذ. بوشعيب الزيانت، ذ. عبد المولى المسعيد، ذ. سمحمد أولحيان، ذ. علي جناح، ذة. فتحة التوزاني.

تنسيق أشغال الندوة:

- ذة فتحة التوزاني - ذة مليكة الزخيني

للتواصل عبر البريد الإلكتروني
colloquefpbm2021@gmail.com



UNIVERSITE SULTAN MOULAY SLIMANE, FACULTE POLYDISCIPLINAIRE DE BÉNI MELLAL
LABORATOIRE DE RECHERCHE EN SCIENCES JURIDIQUES, POLITIQUES ET COMMUNICATION
& CENTRE TAKAMUL DES ÉTUDES ET DES RECHERCHES

EN PARTENARIAT AVEC
ASSOCIATION NATIONALE DE L'AVOCATE MAROCAINE

Organisent à l'occasion de la Journée internationale des femmes

Un colloque international sous le thème :

**Les droits économiques des femmes entre la
consécration juridique et les représentations
sociales**

Argumentaire :

Tout au long de l'histoire, l'égalité homme-femme constituait une revendication pressante de la part des femmes. Néanmoins, à partir du début du XX^{ième} siècle, et sous l'impulsion des idées libérales et l'essor du mouvement démocratique, la question de la parité commence à se formaliser et se définir de telle sorte qu'un certain nombre de droits des femmes de nature aussi bien civils et politiques qu'économiques et sociaux ont été aujourd'hui consacrés formellement.

Cependant, l'égalité politique reste sans valeur et inefficace si elle ne s'accompagne pas d'une égalité au niveau économique et social. En fait, cette égalité politique présumée interpelle un certain nombre de questions qui s'imbriquent de façon corollaire comme à titre d'exemple le droit d'accès égal aux ressources économiques, la capacité des femmes au niveau de la prise de décision économique et la situation sociale et économique des femmes, etc. Or, la consécration juridique de cette notion d'égalité se trouve face à des obstacles nombreux et variés dans de nombreuses régions du monde, étant donné que les femmes demeurent victimes d'une discrimination systématique qui puise ses fondements dans les représentations sociales, les croyances religieuses et les préjugés d'ordre social et culturel qui sont profondément enracinés dans la conscience collective.

Ainsi, sous l'effet de ces représentations, ces croyances et ces préjugés, l'identité de la femme reste cantonnée dans des clichés et des stéréotypes préconçus qui rabaisent la femme au rang d'une créature chargée d'accomplir uniquement un rôle biologique de procréation. Ces stéréotypes influent considérablement sur la situation et la condition de la femme qui se trouve privée de la pleine jouissance de ses droits économiques et sociaux à l'instar de l'homme (en l'occurrence, le droit au travail, le droit à un juste salaire, l'égalité dans les droits patrimoniaux, etc.), tout en lui assignant les tâches et les rôles les moins importants alors que les postes les plus stratégiques dans les entreprises et les administrations demeurent occupés, dans la plupart des cas, par des responsables de sexe masculin.

Certes, le nombre important de ratifications de la Convention des Nations Unies sur l'élimination de toutes les formes de discrimination à l'égard des femmes de 1979 constitue un tournant majeur dans le processus de consécration des droits des femmes, car cette Convention condamne clairement et sans ambages toutes les formes de discrimination à l'égard des femmes tout en appelant les États à modifier les schémas et les modèles de comportement socio-culturel afin de parvenir à l'élimination de tous les préjugés et toutes les pratiques qui stigmatisent le rôle des femmes au sein de la société. Toutefois, il convient de noter que plusieurs États ont déposé des réserves au moment de la signature, la ratification ou

l'adhésion à cette Convention des Nations Unies. Cette situation est susceptible de contribuer à l'amoindrissement de la portée juridique des engagements internationaux des États à l'égard de la situation des femmes. De toute façon, afin d'assurer l'autonomisation et l'indépendance des femmes, les États sont aujourd'hui invités à concevoir des politiques publiques qui permettent aux femmes d'améliorer leur situation économique et sociale étant donné que leur vulnérabilité les expose certainement à des mauvais traitements comme la violence, le harcèlement sexuel, voire même la traite ou toutes les formes de l'esclavage moderne.

Or, dans notre société d'obédience musulmane, y compris le Maroc, la question de l'égalité économique entre l'homme et la femme génèrent des controverses voire même parfois de grands malentendus, alors que l'Islam en tant que dernière religion monothéiste a clairement consacré les droits des femmes, y compris leurs droits économiques comme le droit au travail, la liberté de disposer et de gérer librement leur propre patrimoine, etc. Mais, paradoxalement à l'esprit de la religion musulmane, dans la réalité, on assiste à une forte instrumentalisation de la religion qui va jusqu'à la légitimation de la discrimination et du pouvoir patriarcal.

Dans ce sens, une panoplie de questions se pose. Parmi ces questions, on peut citer :

- Comment les conventions internationales traitent-elles les droits économiques des femmes ?
- Comment les droits économiques des femmes sont-ils conçus dans le monde musulman ?
- Comment l'approche du genre peut-elle influencer sur l'élaboration des politiques publiques nationales en faveur d'une consécration réelle des droits économiques des femmes ?
- Quels sont les mécanismes et les stratégies qui permettent de construire une culture dénonçant la discrimination économique sur la base du sexe ?

Pour essayer de répondre à ces questions, on suggère les axes suivants :

- **Axe 1 :** Les droits économiques des femmes dans le droit international contemporain ;
- **Axe 2 :** Les droits économiques des femmes au sein de la sphère de la religion/*fikh* ;
- **Axe 3 :** Problèmes de concrétisation des droits économiques des femmes dans la législation marocaine ;
- **Axe 4 :** Répercussions de l'approche genre sur les droits économiques des femmes marocaines ;
- **Axe 5 :** le rôle des représentations sociales dans la perpétuation du statut des femmes dans le domaine économique.

Comité scientifique:

Naiim SABIK, Bouchaïb ZAYATE, Farida BENNANI, Najate AMMARI, Abderrahim ELALLAM, Nadia NOUAM, Mohammed SABRI, Rabii OUTAL, Fatiha TOUZANI, Saiid Abderrahmane BEN KHADRA, Bachir MOUTTAKI, Redouane KHOULFAFA, Asmaa FARAH, Ilhame BATTACH, Wafaa TRIBEQ, BOURITE Saadia.

Comité d'organisation:

Ben Achir HADDADI, Nadia NOUAM, Ahmed BOUMEZZOUGH, Driss JABRI, Malika ZEKHNINI, Bachir MOUTTAKI, Aïcha ZAHIRI, Hanane YAAKOUBI, Latifa MECHROUHI, Fatima ESSABRI, Hamid CHRIF, Chakib BOUKNANI, Kamal ISLI, Bouchaïb ZAYATE, Abdelmoula MOUSAIID, Simohammed OULHYANE, Ali JENAH, Fatiha TOUZANI.

Coordinatrices du colloque international
Pr. Fatiha TOUZANI Pr. Malika ZEKHNINI

Pour la correspondance : colloquefpbm2021@gmail.com